الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-12-06

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

السباق بدأ مبكرا لانتخابات التجديد النصفي لمقاعد مجلس الأمة في فيفري القادم

ترسيم النتائج النهائية للمحليات و«التحالفات» ترسّم الأغلبية المطلقة في المجالس المحلية

ينتظر أن يعلن عن النتائج النهائية للانتخابات المحلية، اليوم الإثنين، من طرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بعد الفصل في الطعون المقدمة من طرف المترشحين إلى المحاكم الإدارية في الآجال القانونية المحددة بيومين كاملين، للنظر من جديد في قضية «رسوبهم» في الانتخابات، حيث شكّك هؤلاء المترشحون في أسباب سقوطهم من القوائم الانتخابية للمجالس المحلية المقبلة، ومن بين هذه الأسباب، عملية ضبط المحاضر على مستوى المكاتب والمراكز الانتخابية أو على مستوى اللجان البلدية والولائية للفرز، إلا أن الآجال المحددة من أجل الرد على النتائج الأولية للانتخابات المحلية التي جرت في 27 نوفمبر الماضي، والتي تم تحديدها بتاريخ 6 ديسمبر الجاري، حيث سيتم ترسيم النتائج النهائية من طرف السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، لتنطلق عملية تنصيب المجالس البلدية والولائية، حيث دخلت «التحالفات» للظفر برئاسة البلديات والمجالس الولائية، مع مراعاة «المفاوضات» الخاصة بالمناصب الفرعية، وهي نواب الرؤساء ورؤساء اللجان بهذه المجالس، حيث تسبب الأغلبية «النسبية» التي حازت بها بعض القوائم الانتخابية، على غرار قوائم «التكتل الحر» وحزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي و«حركة مجتمع السلم» وبعض التشكيلات السياسية الأخرى، في تهديدها بفقدان رئاسة المجالس الشعبية البلدية والولائية، مما اضطرها للبحث مجددا عن أغلبية مطلقة مريحة عن طريق التحالفات، حيث بدا التقارب كبيرا بين «الأرندي» و«الأفلان» و«حمس» لأجل تشكيل تحالف يواجه تمدد القائمة الانتخابية الحرّة «التكتل الحر»، والتي دخلت في مفاوضات من أجل الحفاظ على أغلبيتها في المجالس البلدية والولائية، ناهيك عن الكتلة الثالثة التي تتشكل بعيدا عن الأنظار، وهي تلك الأحزاب من مختلف المشارب الإديولوجية، والتي حازت على عدد من المقاعد، خاصة في المجالس الشعبية البلدية، والتي تطمح لتشكيل الأغلبية بها عن طريق التحالف فيما بينها للخروج بوجه مشرف في هذه الانتخابات المحلية، ويبدو أن حسابات التشكيلات السياسية «التمثيلية» في هذه المجالس المحلية المنتخبة، على غرار «الأفلان» و«الأرندي» و«حمس» والقائمة الحرة «التكتل الحر»، لا تتوقف على الأغلبية المطلقة، ورئاسة هذه المجالس والاستحواذ على المناصب، على غرار نواب الرؤساء ورؤساء اللجان، بل أن الأمر يخص انتخابات التجديد النصفي لمقاعد مجلس الأمة للكتلة المنتخبة، والتي ستجرى نهاية فيفري القادم على أكثر تقدير، وبذلك فإن السباق بدأ مبكرا لهذا الموعد الهام.

مراد.ع

مختصون يشرحون لـ «الجمهورية» أسباب تنصيب بعض المجالس قبل صدور النتائج النهائية

انعدام الطعون و القائمة الوحيدة حالات استثنائية

● الدكتور حي أحمد المندوب الولائي بوهران: السلطة المستقلة للانتخابات تُعد تقريرا حول الفراغ القانوني لهذه الحالات
● البروفيسور محفوظ عبد القادر من جامعة وهران : هذا التنصيب جاء لربح الوقت وتسهيل مهام المنتخبين و خدمة مصلحة البلدية و المواطن

حياة.ب

لا تزال الانتخابات المحلية لـ27 نوفمبر 2021 لم تحدثنا بعد بكل أخبارها ما دامت النتائج النهائية لم تصدر بعد و الطعون في مرحلة الفصل على مستوى القضاء الإداري كما أن أعضاء المجالس المنتخبة لن يهدأ لهم بال في الوقت الحالي حتى تتضح الأمور و يظهر اسم رئيس البلدية و رئيس المجلس الشعبي الولائي فهذان المنصبان هما اللذان تدور حولهما جل الصراعات و الاختلافات و التي للأسف الشديد تحدث باسم التحالفات التي شرعها قانون البلدية حتى بعد التعديل.

و حسب المختصين في مجال الحقوق فإن ما يحدث من تجاذب و تنافر يبقى سابقا لأوانه خاصة بالنسبة للبلديات التي تم الطعن في نتائج الانتخابات بها و تنتظر صدور الأحكام التي قد تحدث بعض التغيير في تشكيلة المجلس و من ثم تضطر بعض القوائم إلى تغيير جزء من خططها في مسألة التحالفات،كما أن الملاحظ أيضا أن بعض البلديات و الولايات استبقت فعلا الأحداث و شرعت في تنصيب الأعضاء و هناك من قام بتعيين و تنصيب رئيس البلدية و تم تداول اسمه بشكل رسمي ببلديته .يحدث ذلك خلافا لما ورد في المادة 64 مكرر من قانون البلدية المعدل في 31 أوت الماضي المحدد لكيفية تنصيب أعضاء المجلس البلدي المنتخب و تعيين «المير» و قد سبق و أسهبنا في الشرح و التفسير خلال أعدادنا السابقة ،لكن للتذكير فإن عملية التنصيب يقوم بها الوالي بعد 8 أيام من صدور النتائج النهائية للانتخابات المحلية و يكلف المجلس بإنشاء مكتب لانتخاب رئيس البلدية في ظرف 5 أيام و قد أقصت المادة 64 مكرر رئيس مكتب انتخاب «المير» من الترشح و هو الأكبر سنا في المجموعة ،كما تم أيضا تحديد الكيفية في حال حصول قائمة على الأغلبية أو في حال عدم حصول أي من القوائم الفائزة على الأغلبية .و ما هو مؤكد حاليا أن النتائج النهائية للطعون لم تصدر بعد و مهلة 8 أيام من صدور النتائج الأولية لم تنته و مع ذلك نشهد إجراءات تنصيب هنا و هناك .

لابد من موافقة المندوبية الولائية

و حول هذه القضية يقول الدكتور حي أحمد المندوب الولائي بوهران للسلطة المستقلة للانتخابات بأن البلديات التي لم تُسجل بها أي طعون يمكن للوالي الشروع في تنصيب المجالس بها لأن الجميع راض عن النتائج كما أن مهلة إيداع الطعون قد انقضت و فيما يخص الحالات التي عين و نُصب فيها «الأمير» يضيف المندوب الولائي لوهران بأنها تخص حتما البلديات التي بها قائمة واحدة فائزة و عليه يمكن تعيين «المير» و تنصيبه لأنه لن يخرج عن القائمة ذاتها و يكون محل اتفاق بالإجماع كما أن كل هذه الإجراءات لا تتم إلاّ بعد موافقة السلطة المستقلة للانتخابات .و مثل هذه الحالات لم تسجل بولاية وهران .و في ذات السياق يوضح كل من المندوب الولائي للسلطة المستقلة و المكلف بالإعلام الدكتور طيبي عيسى بأنه في الحالات التي سجلت بها طعون و بها قوائم متعددة فإن التنصيب الرسمي للأعضاء و «الأمير» لا يتم إلاّ بعد صدور النتائج النهائية للانتخابات المرتقب خلال الأيام القلية المقبلة أي بعد انقضاء مهلة 8 إلى 10 أيام المخصصة للفصل في الطعون.و يضيف المندوب الولائي أنه قد تم اكتشاف فراغ قانون حول الحالات الاستثنائية المذكورة آنفا ،فبما أنه لا يوجد نص صريح يبين و يوضح كيفية التعامل مع حالات انعدام الطعون أو القائمة الوحيدة ،فيمكن للوالي الإشراف على التنصيب بدل تضييع الوقت فالأمر يحمل طابعا محليا محضا ،و يضيف الدكتور حي أحمد بأن اللجنة المستقلة للانتخابات سترفع تقاريرها إلى الهيئات المعنية حول هذه المسألة و الفراغ القانون في حالات محددة حتى يتداركه المشرع الجزائري مستقبلا. و في نفس الإطار يوضح البروفيسور محفوظ عبد القادر من كلية الحقوق و العلوم السياسية أنه لا مانع من تنصيب المجالس المنتخبة في الحالات المذكورة بل جاء لربح الوقت و تسهيل مهمة المنتخبين و خدمة لمصلحة البلدية و المواطن.

الشعب

ا لنتائج النهائية للمحليات خلال ساعات

«الأميار" الجدد يتسلمون مهامهم الأسبوع المقبل

تتولّى المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات إعلان النتائج النهائية للانتخابات المحلية الأخيرة، التي جرت في 27 نوفمبر الماضي، ووضعها بين يدي الوالي ولا علاقة للمحكمة الدستورية بالأمر، التي تتكفل بإعلان نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية ونتائج الاستفتاء فقط.

هيام لعيون

يتم تنصيب "الأمير" ورؤساء المجالس الشعبية الولائية في غضون 13 يوما، بعد إعلان النتائج المؤقتة من قبل السلطة المستقلة للانتخابات. وعليه، فإن مباشرة الأمير مهامهم سيكون ابتداء من الأسبوع المقبل، طبقا للمادة 64 من التعديلات التي أجريت على قانون البلدية والتي تنص على أن الوالي "يستدعي المنتخبين قصد تنصيب المجلس الشعبي البلدي خلال الثمانية (8) أيام التي تلي إعلان النتائج النهائية للانتخابات". فيما تنص المادة 64 مكرر، على أن المجلس الشعبي البلدي "يجتمع تحت رئاسة المنتخب الأكبر سنّا قصد انتخاب رئيسه خلال الخمسة (5) أيام التي تلي تنصيب المجلس. مع "وضع مكتب مؤقت للإشراف على الانتخاب يتشكل من المنتخب الأكبر سنّا ويساعده المنتخبان الأصغر سنّا، على أن يكونوا غير مترشحين، حيث يستقبل هذا المكتب المؤقت الترشيحات لانتخاب الرئيس ويقوم بإعداد قائمة المترشحين".

ويشرح عامر رخيلة المختص في القانون الدستوري، حيثيات وكيفية انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي والولائي، بعد إعلان النتائج من قبل رئيس سلطة الانتخابات محمد شرفي، الثلاثاء الماضي، ويؤكد أنه في ظرف 8 أيام بعد إعلان النتائج المؤقتة من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، يجتمع المجلس المنتخب مع الوالي وينصبه كمجلس وبحضور كل المنتخبين، على أن يتم انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي في ظرف 5 أيام.

وأضاف رخيلة في اتصال مع "الشعب"، أن طريقة الانتخاب تتم بـ3 طرق، أولها إذا تحصلت القائمة على أغلبية مطلقة، 50 زائد واحد، أي أن المجلس البلدي الذي يحوز على 13 مقعدا مثلا، فإن القائمة الفائزة يجب أن تكون قد حازت على 7 مقاعد.

أما في حالة ما إذا تعذر الأمر على قائمة واحدة حيازة الأغلبية المطلقة من حيث عدد المقاعد ننتقل للمرحلة الثانية، حيث نتكلم عن النسبة المئوية 35٪ للمقاعد المحصل عليها، وفي هذه الحالة - يقول المتحدث - إذا كانت هناك قائمتان تملكان 35٪ أو فوق هذه النسبة، تتنافسان عن طريق إجراء انتخابات بحضور الأعضاء المنتخبين في المجلس، أما اذا كانت قائمة تملك أكثر من نسبة 35٪، ففي هذه الحالة فإن كل القوائم من حقها المشاركة بتقديم مترشحين ويتم إجراء انتخابات .

وأكد المختص القانوني، أن تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي والولائي، يتم بعد اجتماع الولاة بالمنتخبين، أي بعد تنصيب المجلس، وفي ظرف 5 أيام، حيث يتم انتخاب رئيس المجلس وبعدها يتم توزيع المهام على الأعضاء.

وبحسب تفسيرات المختص القانوني، فإن تنصيب المجالس سيتم في غضون اليومين المقبلين، أي 8 أيام بعد إعلان النتائج المؤقتة. بينما سيتم انتخاب رؤساء البلديات، ابتداء من الأربعاء المقبل إلى غاية الأحد المقبل، بعد مرور 5 أيام عن التنصيب.

وكان المنتخبون، قد باشروا مباشرة بعد الإعلان عن النتائج المؤقتة الطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا في أجل لا يتعدى 48 ساعة الموالية التي تفصل في الطعون المقدمة في آجال لا تتجاوز 5 أيام .

كما يمكن - وفقا للقانون - الطعن في حكم المحكمة الإدارية أمام المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا في أجل ثلاثة أيام كاملة من تاريخ تبليغ الحكم، حيث تفصل في الطعن في أجل خمسة أيام كاملة من تاريخ إيداعه ويكون قرارها غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن.

وينص القانون، وبانقضاء آجال الطعن القضائي يرسم الشكل النهائي لنتائج الانتخابات البلدية والولائية وبعدها يدخل المنتخبون الجدد معركة "التغيير"، التي لطالما استعمل شعارا خلال حملاتهم الانتخابية، إلى جانب مواجهة التحديات التي تنتظرهم وتنفيذ الوعود التي قطعوها أمام المنتخبين وتحقيق تطلعاتهم، خاصة ما تعلق بالإقلاع التنموي في المناطق النائية.

طالب بتعليمة توضح الغموض.. بعجي:

"سجلنا عودة المال الفاسد في المحليات"

طالب الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، أبو الفضل بعجي، بضرورة توضيح الغموض الذي يلف عملية التحالفات، وهذا لوضع حد للممارسات غير القانونية وتسرب المال الفاسد.

وأكد بعجي، أمس في ندوة صحفية نشطها: "هناك تصرفات غير أخلاقية بدأت تظهر من خلال التحالفات، هناك بعض الأحزاب تقوم بشراء المقاعد، يجب إصدار تعليمة واضحة حول هذا الوضع، والذي فاز نبارك له، لكن يجب احترام السيادة الشعبية والقانون".

و أضاف بعجي قائلا: "من غير المعقول محاربتنا الفساد بقانون انتخابات جديد، ثم يظهر لنا المال الفاسد بطريقة أخرى، ننتظر صدور توضيح بخصوص النقطة المتعلقة بالتحالفات، سواء كانت أمرية رئاسية او تدخل من السلطات المعنية".

من جهته، كشف الأمين العام لجبهة التحرير الوطني أبو الفضل بعجي عن وجود تزوير في بعض المحاضر الرسمية للمحليات، مطالبا النيابة بفتح تحقيق لوضع حد لمثل هذه الممارسات، حيث قال: "بصفة عامة نتائج المحليات كانت مقبولة، إلا أن بعض التصرفات الفردية إما حزبية أو قوائم حرة تزوير فاضح لم يؤثر على النتيجة العامة، نطالب النيابة العامة لفتح تحقيق حول المحاضر التي عرفت تزوير فاضحا، لا يوجد من هو فوق القانون، لا بد أن تتحرك النيابة العامة". وأضاف قائلا: "كلنا يجب أن نتحرك لمحاربة مثل هذه الممارسات، سواء أحزابا أو منظمات مجتمع مدني، كون هناك أشخاص يسعون إلى النجاح باي وسيلة، يجب المحاسبة والقانون يضرب بقوة هؤلاء، كي يوضع كل واحد في مكانه".

وأفاد الأمين العام للحزب أن: "الانتخابات يحسمها عدد المقاعد نحن حصلنا على 5972 مقعد في المجالس الشعبية البلدية و473 مقعد في المجالس الشعبية الولائية، كما أن هناك عشرات القوائم الحرة على مستوى المجالس البلدية التي ترغب الانضمام للحزب، لا مجال للمقارنة مع 2017، حيث شكل قوائم الحزب أناس غرباء عن الحزب والنتائج لصالح غرباء ودخلاء عن الحزب، ونحن رفضنا ذلك آنذاك".

من جهته، استنكر بعجي وجود أشخاص متابعين قضائيا رشحوا للمحليات وحصلوا على مقاعد، حيث قال: "من غير المعقول أن نرفض ترشيح منتخبين متابعين قضائيا ويقبل ترشحهم في أحزاب أخرى ويفوزوا بمقاعد، ثم من غير المعقول أن يتم قبول ملفات أشخاص في أحزاب أخرى ممن اقتحموا مقر الحزب وهم تحت الرقابة القضائية، وأن يصبحوا رؤساء بلديات، هذا غير معقول".

ولم يفوت بعجي الفرصة لتقديم الشكر للشعب لمساهمته في إنجاح الانتخابات، حيث قال: "نشكر الشعب على حرصه على نجاح الانتخابات، بالرغم من الظرف السياسي والأمني الصعب، كما نثمّن حرص رئيس الجمهورية على وفائه بالتزاماته على استكمال البناء المؤسساتي، الشكر للجيش وأسلاك الأمن على تأمين الانتخابات، وحتى كل المناضلين الذين وقفوا وقفة تاريخية مع الحزب في ظل الهجمات التي كان يتعرض لها، حققنا بفضل ذلك انتصارين في التشريعيات والمحليات".

عبد الرؤوف. ح

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

تحدث عن عودة المال الفاسد بطريقة أخرى

الأفالان يدعو إلى وقف "التحالفات غير الأخلاقية"

● طالب الأمين العام لحزب جبهة الـ ـرير الوطني، أبو الفضل بعجي، أمس، السلطات بإصدار يمة توضيحية لقانون الانتخابات لوقف ما أسماه "تحالفات وتصرفات غير أخلاقية" واستغلال غموض في قانون الانتخابات سمح بتفسيره وقراءته حسب ما يخدم البعض، مشيرا إلى أنه تتم محاربة الفساد بقانون رئيس الجمهورية ثم يظهر المال الفاسد بطريقة أخرى، بالـ الي "لا بد من منح الحق لصاحبه"، يضيف المسؤول الحزبي. وذكر بعجي، في ندوة صحفية نشطها أمس في المقر المركزي للحزب بالعاصمة، أنه من غير المعقول أن تفوز قائمة ة مقاعد ثم تأتي قائمة حصلت على مقعدين فقط وتشرع في عقد تحالفات من أجل اسب، رغم أن الذي لديه سبعة مقاعد يتمتع بقوة شعبية ن الذي فاز بأقل منه، وبالتالي، يقول بعجي، "يجب حـ ة الإرادة الشعبية". وعاد بعـ ي إلى انتقاد جوانب في مجريات العملية الانتخابية واشتكى من وجود "تزوير فاضح مس الأفالان كحزب وكل الأحزاب". وطالب المتحدث النيابة العامة بفتح تحقيق وكشف خلفيات رصد محاضر تصويت موجودة في وسائل التواصل الاجتماعي وتضم عدد أصوات أكثر من عدد الناخبين في المراكز المعنية، وهو دليل على وجود تزوير"، يقول بعجي.

وتعجب السياسي من "عدم تحرك النيابة العامة أمام هذه الظواهر، وقدم أمثلة في بلدية القبة بالعاصمة وفي تيارت، تم فيهما تسجيل الظاهرة نفسها، وفقه. وفي سؤال حول ما إذا كانت هناك مخاوف من فقدان "الأفالان" المركز الأول في مجلس الأمة، أفاد بعجي بأن انتخابات مجلس الأمة لا يحسمها عدد البلديات وإنما عدد المقاعد الذي بلغ، وفقه، 5976 في البلديات و472 في المجالس الولاية وعشرات المقاعد من القوائم الحرة التي ستلتحق بحزب جبهة التحرير الوطني، بالتالي قد "تكون أكثر من حيث المقاعد بعد شهر ومنه يمكننا المحافظة على مركزنا"، يقول المتحدث.

ويرفض بعجي إجراء مقارنة تبرز أوجه التشابه والاختلاف بين انتخابات 2017 و2021 بالنسبة لـ"الأفالان"، لأن القوائم "لم تكن منبثقة عن هياكل الحزب من لجنة مركزية ومكتب سياسي ومحافظات وقسمات وإنما كانت تقررها مجموعة غرباء لا علاقة لهم بالحزب على مستوى فندق "الأروقة الذهبية" وكانت النتيجة معروفة"، فيما "كنت أنا وبعض القياديين رافضين لهذا الخيار ولهذا الأسلوب".

وبالنسبة للاختلالات التي قد تحدث أثناء عقد التحالفات، قال بعجي إنه أسدى تعليمة داخلية للذهاب إلى التوافق في اختيار المرشح مع الكتلة الفائزة، وفي حال غياب التوافق يتعين اللجوء إلى الانتخاب وإذا فشلت العملية يتدخل الأمين العام ويمارس صلاحياته لصالح مرشح وفق المعطيات التي تكون لديه، مشيرا إلى أن الحزب لديه رؤية شاملة عبر الوطن ولديه تحالفات وأسرار وتفاوض مع أحزاب معينة، وبالتالي فإن أي مرشح لا ينضبط فلا "حاجة لنا به في الحزب".

وبدا بعجي حائرا إزاء التناقضات التي برزت بين التقارير الأمنية وقرارات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالنسبة للكثير من المترشحين، لافتا إلى أن لديه حالات متناقضة، حيث كانت التقارير الأمنية لصالحهم بينما رفضت السلطة ترشيحاتهم، بالمقابل تم رصد مترشحين بتقارير أمنية ضدهم فيما تم قبول ترشيحهم.

وحول ما إذا كانت هناك تحالفات بين قيادات الأحزاب تحسبا لانتخابات مجلس الأمة، قال بعجي إن كل الخيارات مطروحة ولا توجد قرارات نهائية بعد حتى يتم تنصيب هذه المجالس ويستدعي رئيس الجمهورية الهيئة الناخبة الممثلة في المنتخبين.

وبدا بعجي منتش بالأرقام المحققة، حيث قال إن الحزب حقق أزيد من 1.5 مليون صوت، رابطا العدد بشهداء الثورة التحريرية ووعدا برفع هذا العدد إلى أكثر من 5 ملايين صوت، ليصل إلى عدد شهداء الحقبة الاستعمارية برمتها.

م. ف. عثماني

حزب صوت الشعب بوهران

"سنلجأ إلى مجلس الدولة لاسترجاع أصواتنا التي حرمنا منها"

● كشف الأمين الولائي لحزب صوت الشعب بوهران، بن صافي سماعين عبد القادر، عن تسجيل "تجاوزات وخروقات خلال احتساب أصوات المترشحين على مستوى مكاتب التصويت ببلدية وهران وحرمان الحزب من أكثر من 600 صوت بالمقارنة بين محاضر الفرز الأولية والرسمية".

أكد الأمين الولائي أن "شكوى الحزب لدى المحكمة الإدارية بوهران تم قبولها من حيث الشكل ورفضها في المضمون، رغم تقديم دلائل عن التجاوزات المسجلة في احتساب الأصوات على مستوى بلدية وهران، بناء على محاضر الفرز الأولية التي منحت الحزب أكثر من 4 آلاف صوت، فيما دونت في المحاضر الرسمية 3037 صوت فقط، وهو ما حرم الحزب من التنافس على بقية مقاعد المجلس الشعبي الولائي وحصوله على مقعدين إضافيين، بالإضافة إلى المقاعد الخمسة المتحصل عليها في المجلس".

وعبر المتحدث عن إرادة الحزب استئناف قرار المحكمة الإدارية على مستوى مجلس الدولة للدفاع عن الأصوات المعبر عنها لصالح قوائم الحزب. واعتبر بن صافي أن "التجاوزات وقعت على مستوى مكاتب بلدية وهران، بعد التأخر في فرز أصوات أكثر من 935 مكتب والوقوع في الأخطاء في احتساب الأصوات وترتيب المترشحين بعد المقارنة بين المحاضر الأولية والمحاضر الرسمية، بسبب التسرع في تقديم النتائج ونقص تكوين المكلفين بالعملية". للتذكير، تحصل حزب صوت الشعب على 9 مقاعد في مختلف المجالس البلدية و5 مقاعد على مستوى المجلس الشعبي الولائي، وهو يطالب بإعادة احتساب محاضر التصويت على مستوى بلدية وهران للتنافس مجددا على مقاعد المجلس الشعبي الولائي.

جعفر بن صالح

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

BAÂDJI À PROPOS DES ÉLECTIONS LOCALES

« Retour de l'argent sale à la faveur des alliances »

IL A AUSSI dénoncé « le bourrage des PV et la gestion de l'opération électorale par l'Anie ».

MOHAMED BOUFATAH

Le secrétaire général du FLN a déclaré lors de sa conférence de presse tenue, hier, à la salle Dounia Park (Alger) que « l'argent sale est bel et bien à l'assaut des élections locales ». Il a accusé, dans ce sillage, certains partis, sans les citer, « d' utiliser l'argent sale dans le but de sceller des alliances électorales et s'emparer ainsi du pouvoir local ». Il a également dénoncé la gestion de l'opération électorale par l'Anie et des pratiques de fraude constatées, lors du double scrutin du 27 novembre dernier, même si, dit-il, « elles n'ont pas vraiment influé sur les résultats des élections locales ». Il a appelé, dans ce contexte, d'autre partis à s'unir pour combattre ce genre de pratiques, qu'il faut éradiquer par la force de la loi. Il a déploré que « des candidatures de personnes placées sous contrôle judiciaire pour avoir pris d'assaut le siège du parti, en septembre dernier, ont été validées par l' Anie, alors que les rapports des services de sécurité ont été en leur défaveur », a-t-il souligné. Par contre, ajoute-t-il « des dossiers de candidature déposés par des personnes, dont les rapports des services de sécurité ont été en leur faveur, ont été rejetés par l' Anie ». Il s'agit aussi de « bourrage de PV », autrement dit, le nombre de voix attribuées dépassait de loin le nombre de voix exprimées. En faisant allusion au Front El-Moustakbel, sans toutefois le citer, il dira que « c'était le cas à Kouba (Alger) et à Tiaret ». A ce propos , « il demande au parquet général d Alger et de Tiaret de lancer une action judiciaire sur ce fléau électoral ». Concernant les alliances, le parti, qui infirme le fait d'avoir concocté une quelconque coalition stratégique avec d'autres partis politiques, laisse la porte ouverte aux propositions et initiatives d'autres partis et listes. « Pas d'alliance stratégique avec des directions ». Le FLN a donné instruction à ses élus en vue de laisser la priorité au consensus et se fier aux résultats de l' urne. Tout en fustigeant les alliances contre nature qui se liguent contre le vieux parti, il a demandé l'émission d'une instruction claire qui favorise les listes ayant obtenu une majorité relative, pour répondre à la volonté populaire. « Jusqu'ici, le FLN a obtenu plus de 1,5 million de voix pour les APC, tandis qu'aux APW il a eu 1, 4 million de voix», a-t-il fait savoir, ambitionnant de porter ce chiffre à 5 millions de voix dans 5 ans pour se rapprocher, dit-il « du nombre de martyrs tombés au champ d'honneur depuis le 5 juillet 1830 ». Le patron du FLN nie que son parti ait enregistré un recul aux élections locales du 27 novembre dernier, par rapport à celles de 2017. Pour Baâdji, « on ne peut pas comparer les deux élections car, en 2017, les listes du parti ont été confectionnées par un groupe de personnes en dehors des structures du parti à l' hôtel Moncada (Alger), alors qu'en 2021, les listes ont été élaborées au niveau de la base ». Il a soutenu , dans ce sens, qu' « au nombre de 5 978 sièges obtenu pour les APC et celui de 473 sièges aux APW, s'ajoutera prochainement celui glané par des dizaines de listes indépendantes qui veulent rejoindre le FLN ». Il a rendu hommage aux électeurs qui ont déjoué à travers leur participation au scrutin, le complot ourdi contre le pays en cette conjoncture difficile. Il a également félicité le chef de l'Etat qui a parachevé, à travers l'organisation des élections locales, sa feuille de route de construction constitutionnelle et institutionnelle. Par ailleurs, il a souligné que ces résultats étaient « une réponse forte à ceux qui ont tenté de déstabiliser le Front et témoignent de la bonne voie adoptée par le parti et de son ouverture à la société »... Il a affirmé que le FLN « a été de nouveau plébiscité par le peuple algérien ». Pour rappel, le FLN est arrivé en tête des élections locales avec 5 978 sièges dans 124 Assemblées populaires communales (APC) à travers 42 wilayas et 471 sièges aux Assemblées populaires de wilaya(APW).

M. B.

Abou El Fadl Baâdji,secrétaire général du FLN